

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧٢٣

الأربعاء، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر (فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إيليتشوف
	إسبانيا السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا السيد لوكاس
	أوروغواي السيد روسيلي
	أوكرانيا السيد فترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية السيد مينديث غراتيرول
	السنغال السيد سيك
	الصين السيد شو تشونغ شينغ
	ماليزيا السيدة أدنين
	مصر السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية السيد شيرمان
	نيوزيلندا السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد بريسمان
	اليابان السيد أوكامورا

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها التاسعة (S/2016/115)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1618762 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها التاسعة

(S/2016/115)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد والرئيس السابق للجنة بناء السلام؛ وسعادة السيد ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا ورئيس لجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/115، التي تتضمن تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها التاسعة.

أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أعضاء لجنة بناء السلام، يسعدني أن أكون هنا لأعرض تقرير اللجنة السنوي عن دورتها التاسعة، على النحو الوارد في الوثيقة S/2016/115.

ونجتمع خلال أسبوع بناء السلام، في واحدة من عدة فرص حسنة التوقيت لمناقشة الخطوات التالية فيما يتعلق بتنفيذ القرارات بشأن الحفاظ على السلام، اللذين اتخذنا قبل شهرين تقريبا. وإنني أتطلع إلى جلسة التحاور غير الرسمية مع أعضاء مجلس الأمن عقب هذه الإحاطة الإعلامية، وإلى الدورة السنوية للجنة بناء السلام في الغد. إن هذين القرارين الرائدين

المنبثقين عن استعراض هيكل بناء السلام يوفران أساسا ممتازا ويولدان زخما قويا لتعزيز دور لجنة بناء السلام، فضلا عن تعزيز العلاقة مع المجلس.

وأنقل الآن إلى المهمة الموكلة لي بعرض أنشطة اللجنة وإنجازاتها خلال عام ٢٠١٥. تزامنت الدورة التاسعة للجنة مع المرحلة الأولى من استعراض هيكل بناء السلام، الذي استرشد به عمل اللجنة. وخلال العام الماضي، اتخذنا ما اعتقد أنها خطوات هامة لتحسين فعالية ومرونة لجنة بناء السلام، ساعين دائما إلى زيادة تعزيز أهمية عملنا وتوسيع نطاق ومدى جهودنا، وتحسين مساءلة اللجنة. وهذا يشمل اعتماد أساليب عمل أكثر شفافية واستراتيجية وخطة أكثر مرونة، وزيادة شمول الجميع، وتحسين الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وإبراز احتياجات بناء السلام في التعافي من فيروس إيبولا.

أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات محددة للتقدم المحرز في التقرير السنوي، كما أود أن أنقل بعض الأفكار بشأن كيفية الاستفادة من هذا العمل وتعزيزه في ضوء الاستعراض.

أولا، فيما يتعلق بالمرونة والفعالية في عمل اللجنة أثناء الدورة التاسعة للجنة بناء السلام، فقد تمكنت من الاستفادة من المرونة الملازمة للجنة لعقد المناقشات الإقليمية والقطرية بشأن الحالات التي تقع خارج نطاق جدول أعمال لجنة بناء السلام. وسنحت للجنة التنظيمية فرص لمناقشة الاحتياجات في مجال بناء السلام والدروس المستفادة في سياقات عدة، مثل عملية السلام في بابوا غينيا الجديدة، والانتخابات في بوركينا فاسو، وتمويل بناء السلام في الصومال. وفي المستقبل، فإن هذا العمل يمكن، بل وينبغي أن يتسع نطاقه أكثر. وفي رأيي، هناك مجال كبير للجنة كي تستمر في التطور في هذا الصدد. أما القراران اللذان اتخذنا في نيسان/أبريل فقد كلفا لجنة بناء

من الجهات الفاعلة والاستفادة منها، كما تفعل لجنة بناء السلام. وخلال الدورة التاسعة، عملت اللجنة لتعزيز التفاعل مع مجموعة أكثر تنوعاً من الجهات الفاعلة. وقد بُدئ بصياغة استراتيجية جنسانية للجنة بناء السلام، الأمر الذي سيساعد اللجنة على تنظيم طريقة عملها بشأن القضايا الجنسانية ويجعل تمكين المرأة في صميم العمل.

وجرى تنظيم دورة استثنائية لمناقشة كيفية النهوض بخطة الشباب والسلام والأمن ومناصرة مشاركة الشباب في تحقيق السلام المستدام. وهذه خطة أمل أن تتمكن لجنة بناء السلام من مواصلة مناصرتها مستفيدة من الزخم المتولد عن قرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

وينبغي استخدام الدور التنظيمي للجنة بناء السلام أكثر من ذلك، باعتباره أحد أهم الأدوات التي لدينا من أجل تحقيق اتساق أكبر في الإجراءات الدولية والمساعدة على كسر بعض حواجز التقوقع ومعالجة التجزؤ. وهذا بدوره شرط مسبق لقدرتنا على دعم القيادة والملكية الوطنيتين الحقيقيتين في عمليات بناء السلام.

وبالإضافة إلى هذه المواضيع الثلاثة التي أتاحت لي فرصة تناوّلها، هناك بالطبع الكثير من الإنجازات التي تستحق اهتمام هذه الهيئة، ولا سيما داخل التشكيلات القطرية المخصصة للجنة. وهذه السنة هي سنة هامة أخرى للجنة، ويسرني جداً أن أرى الكيفية التي تواصل بها اللجنة التطور تحت القيادة المقتردة للسفير الكيني.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أحيي زملائي رؤساء اللجنة، فضلاً عن ممثلي البلدان المدرجة في جدول أعمالنا، وجميع أعضاء لجنة بناء السلام. لقد كانت سنة مثمرة للجنة، ولم تكن الخطوات الناجحة لتتخذ دون مشاركتهم النشطة للغاية ودعمهم الدؤوب. وفي سياق مماثل، سأكون مقصراً إذا لم أقدم بكلمة شكر خاصة إلى الأمين العام المساعد

السلام بولاية واضحة وهي مواصلة تنويع أساليب عملها دعماً للحفاظ على السلام.

ثانياً، فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية، تحركت اللجنة خلال السنة الماضية لإبراز القضايا المواضيعية والإقليمية ذات الصلة بعملها. فعلى سبيل المثال، ولكي يتم لفت الانتباه إلى احتياجات بناء السلام في إطار التعافي من فيروس إيبولا، استفدت من نجاح عمل سلفي، رئيس لجنة بناء السلام، وقمت برحلة إلى غرب أفريقيا. ويسعدني أن زيارة مماثلة إلى المنطقة قام بها الرئيس الحالي في الأسبوعين الماضيين.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد انعقدت المناقشات الإقليمية بشأن الاتجاهات والمخاطر التي تواجه بناء السلام في غرب أفريقيا، في بداية هذا العام، والتي دعي إليها السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام ورئيس إدارة الشؤون السياسية، كي يحدد أولويات منع نشوب النزاعات ويوجه عمل اللجنة في المنطقة. ومرة أخرى، من المشجع أن تستند لجنة بناء السلام بالفعل إلى ما بُدئ خلال الدورات السابقة، بعقد مناقشات إقليمية إضافية في هذه الدورة.

وعلى اللجنة كذلك أن تستخدم الزخم المتولد من الاستعراضات لتعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، في عملها ككل، وفي الأعمال الخاصة ببلدان بعينها على حد سواء. إن العمل الأساسي لبناء السلام ومنع الصراعات الذي تضطلع به بصفة خاصة الجماعات الاقتصادية الإقليمية هو أمر يمكن للجنة بناء السلام أن تحسّن صلتها به في عملها في مجال الدعوة والمواكبة. وعلى نفس المنوال، فإن لجنة بناء السلام في وضع ملائم يتيح لها الاستماع إلى المنظورات المحلية وإدراجها ومنح الصدارة لهذه التفاهات ونُهج بناء السلام.

ثالثاً، فيما يتعلق بشمولية الجميع، هناك هيئات قليلة في الأمم المتحدة لديها ولاية للتفاعل مع خبرات طائفة واسعة

التشكيلات القطرية والدعم الذي تحصل عليه اللجنة من عضويتها ومن مكتب دعم بناء السلام.

وقبل شهرين، في ٢٧ نيسان/أبريل اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارين متطابقين إلى حد كبير وهما - القراران ٢٦٢/٧٠ و ٢٨٢ ٢ (٢٠١٦) على التوالي - اللذين، وبالبناء على العمل الممتاز الذي أنجزه السفير روزنتال وفريق الخبراء الاستشاري بشأن استعراض بناء السلام في عام ٢٠١٥، يقران بأن الحفاظ على السلام هو مهمة مشتركة يتعين الوفاء بها من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين، ولكنها تحتاج أيضا إلى استمرار الاهتمام الدولي وتقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة من الصراع أو المعرضة لخطر نشوبه. وهذان القراران يؤكدان، في جملة أمور، أن الحفاظ على السلام يتطلب المزيد من الاتساق فيما بين مع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية، فضلا عن زيادة التنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما يؤكد القراران على أن الحفاظ على السلام يتطلب نهجا شاملا يتناول جميع مراحل الصراع، مع التركيز بوجه خاص على الوقاية وعلى الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع. وهما يدعوان لجنة بناء السلام إلى الوفاء بعدد من المهام الهامة في مجالات الدعوة والتنسيق والشراكة.

وخلال الجولة التي قامت بها اللجنة مؤخرا في غرب أفريقيا وشملت ليبيريا وسيراليون وغينيا والسنغال، عزز كل ما سمعناه من أصحاب المصلحة كافة في جميع البلدان التي زرناها قيمة الرسائل الهامة الواردة في هذين القرارين. وبصفتي الرئيس، أود أيضا أن أكرر ما ذكره السفير سكوغ عن أنه تم التنويه بدعم مجلس الأمن والاعتراف بإسهامه والتزامه في كل مكان ذهبنا إليه. وأريد فحسب الإشادة بالمجلس على ذلك.

السيد أوسكار فرنانديث - تارانكو، وكامل فريقه في مكتب دعم بناء السلام على دعمهما الثابت طوال الدورة التاسعة وتصميمهما الذي لا يكل للنهوض ببرنامج الأمم المتحدة لبناء السلام.

أود أن أضيف ملاحظة شخصية. أود أن أشكر مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه على التفاعل الجيد جدا الذي أجرته معهم جميعا خلال السنة الماضية. وهذه هي المرة الأولى التي تتاح لي الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن هذا الموضوع منذ اتخاذ القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، بشأن الحفاظ على السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ المجلس على اتخاذ القرار، وبالطبع، للإعراب عن الرغبة في أن يكون تنفيذه في صدارة جدول أعمال المجلس، لأنني أعتقد أنه يمكن أن يمثل تغييرا في كيفية تعامل الجميع مع السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سكوغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد كاماو.

السيد كاماو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على دعوة لجنة بناء السلام إلى هذه الإحاطة الإعلامية. إن اللجنة تأخذ هذه الفرص على محمل الجد. أود أيضا أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها شؤون المجلس.

وفي البداية، أود أن أشكر نائبي في رئاسة اللجنة - الممثل الدائم للسويد، السفير سكوغ، وهو أيضا رئيس سابق للجنة، والسفير هاهن تشونغ، ممثل جمهورية كوريا على ما قدماه من دعم متواصل بوصفهما نائبين رئيس اللجنة. أود أيضا أن أنهو بالعمل والالتزام الممتازين والمستمرين لجميع رؤساء

ثانياً، فيما يتعلق بدور بناء السلام في مرحلة ما بعد التعافي من فيروس إيبولا، فقد ثبت أن الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم تمثل عوامل كبيرة للإخلال بالسلام والأمن. فهي تعطل وتدمر المجتمعات المحلية، مما يتسبب أحياناً في حدوث خسائر كبيرة في الأرواح وفي أوقات أخرى اقتلاع مجتمعات بأكملها، مما يؤدي إلى تشريد السكان، مع ما يترتب على ذلك من تدفقات للمهاجرين واللاجئين.

ومن ثم، وعلى سبيل المتابعة للعمل الهام الذي قامت به اللجنة إبان أزمة إيبولا، زرت مؤخراً غرب أفريقيا حيث قمت، جنباً إلى جنب مع وفد مؤلف من الرؤساء وسفراء البلدان المدرجة في جدول الأعمال، بتقييم مسيرة الانتعاش من حالة طوارئ الإيبولا في ثلاثة من أكثر البلدان تضرراً، ووقفنا شهود عيان عليها. وما شهدناه هو التصميم القوي والنجاح في دحر وباء، كان قد وُصف في بدايته بأنه ذو أبعاد هائلة. وبالإضافة إلى الخسائر المأساوية في أرواح الآلاف من البشر والمعاناة المروعة للكثيرين غيرهم، فإن فيروس إيبولا كشف أيضاً عن هشاشة البلدان المتضررة وأدى إلى تفاقم التحديات الصعبة بالفعل في مجالي الاقتصاد وبناء السلام.

ولكنني خرجت أيضاً من غرب أفريقيا بانطباع آخر - وهو أن الحكومات والشعوب ليست مصممة على استئصال فيروس إيبولا من بين ظهرانيها تماماً فحسب، بل أيضاً على إحداث تحول في بلدانها من خلال بناء اقتصاداتها وتحقيق التكامل بين مجتمعاتها وتعزيز السلام المستدام. وسمعنا عبارات الامتنان على الدعم المقدم من المجتمع الدولي في كل مكان قمنا بزيارته، وفي هذا الصدد، وكما قلت من قبل، لا بد لي أن أشيد بمجلس الأمن على استجابته السريعة والحازمة التي لفتت انتباه العالم إلى اندلاع الأزمة قبل سنتين وما نتج عن ذلك من تقديم دعم كبير إلى المناطق المتضررة. وقد عدنا من البعثة إلى غرب أفريقيا مقتنعين بأن هذه البلدان تمضي على

وفي ضوء إعادة تأكيد الدعم المقدم من الجمعية العامة ومجلس الأمن للجنة بناء السلام، لدينا فرصة فريدة للمضي قدماً بمجدول أعمال بناء السلام. وأود أن أعرض بإيجاز المبادرات الرئيسية التي تضطلع بها اللجنة وخططنا للفترة المتبقية من الدورة الحالية.

أولاً، فيما يتعلق بالنهج الإقليمي لمواجهة تحديات بناء السلام والفرص المتاحة، عقدت اللجنة اجتماعين هامين، في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل من هذا العام، لمناقشة الاتجاهات والتحديات التي تواجه بناء السلام على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. واستمع أعضاء اللجنة، فضلاً عن بلدان أخرى من غرب أفريقيا، إلى بيانات قدمتها إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام بشأن أحدث التطورات التي تؤثر على بناء السلام في تلك المنطقة، وناقشوا المبادرات المواضيعية والعابرة للحدود. ورحبت الدول الأعضاء بكلا الاجتماعين، حيث أهما مثلاً فرصاً هامة للاستفادة من الدور التنظيمي للجنة بوصفها منتدى شاملاً للجميع لإجراء مناقشات حول السياسات المتعلقة بمسائل السلام.

وأعترز الاستفادة من ولاية اللجنة، والتي تم استكمالها مؤخراً بإضافة وظائف جديدة، في توسيع نطاق هذا النهج ليشمل مناطق أخرى، بدءاً بوسط أفريقيا وشرق أفريقيا في النصف الثاني من السنة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى هامش اجتماعات مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في وقت سابق من هذا العام، أجريت محادثات غير رسمية مع أعضاء مجلس السلم والأمن واتفقنا على أنه ينبغي أن نواصل تعميق المحادثات مع الاتحاد الأفريقي مع إمكانية القيام بزيارة إلى أديس أبابا، بل وربما تنظيم معتكف بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن.

بناء السلام المقرر عقده يوم الجمعة المقبل. إن هذا في الواقع أسبوع لبناء السلام خلال ما نأمل أن تكون حقا سنة تاريخية لبناء السلام.

رابعا وأخيرا، فيما يتعلق بأساليب العمل، تطالب الدول الأعضاء، بعد عشر سنوات من إنشاء لجنة بناء السلام، بمزيد من الفعالية والكفاءة في اللجنة. وإذا أُريد للجنة أن تكون قادرة على الاضطلاع بدورها الاستشاري لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن، وفي نهاية المطاف مساعدة البلدان المتضررة من النزاعات، فإنه يتعين عليها النظر في تنويع أساليب عملها من أجل تعزيز كفاءتها ومرونتها. وأعتزم تخصيص النصف الثاني من الدورة العاشرة لعقد مناقشات في اللجنة التنظيمية بشأن تنقيح النظام الداخلي المؤقت للجنة بناء السلام واستكشاف الخيارات المتاحة لتنويع أساليب عملها.

ويتعين علينا النظر في الخروج على الآليات الجامدة للتشكيكات القطرية وأن نكون مستعدين للاستجابة بطريقة مرنة لأي طلب من البلدان المهتمة بالأمر، وفقا للأحكام ذات الصلة مع الحفاظ على الملكية الوطنية والقيادة الوطنية في بناء السلام. كما أننا بحاجة إلى أن نكون قادرين على النظر في المسائل المواضيعية والشاملة لعدة قطاعات. والأهم من ذلك، يتعين علينا العمل من أجل لجنة لبناء السلام يكون أعضاؤها منخرطين ومستعدين للدفع قدما بعمل اللجنة. ومن ثم، نأمل أن يعطي مجلس الأمن موافقته على جميع المسائل السالفة الذكر التي أشرت إليها وأن يدعمها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كاماو على إحاطته الإعلامية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

مسار قوي صوب الانتعاش، إلا أن الدعم المستمر من المجتمع الدولي أمر ضروري. ونعتقد أن هذا الدعم ينبغي أن يستمر لفترة ١٢ إلى ٢٤ شهرا أخرى من أجل استكمال جهود التعافي من مرض الإيبولا تماما.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة الشراكات، تتمثل قيمة رئيسية للجنة في قدرتها على الانخراط ليس مع الشركاء الرئيسيين مثل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فحسب، ولكن أيضا مع المؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وشهدنا القيمة الهامة للانتقال التي يمكن أن تضيفها الشراكات على جميع جهودنا لبناء السلام. وغدا، ستعقد اللجنة دورتها السنوية الثالثة لمناقشة موضوع الانتقال. ويمثل ذلك الاجتماع فرصة هامة للجنة لتعزيز علاقاتها مع الشركاء الرئيسيين.

وأود أن أدعو جميع أعضاء المجلس إلى المشاركة بنشاط في المناقشة، لا سيما بالنظر إلى أهمية الموضوع بالنسبة لمداورات المجلس أثناء تشكيل واستعراض ولايات عمليات حفظ السلام والعمليات السياسية الخاصة وسحبها. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على قراره بحضور الجلسة الختامية.

وكما ذكر آنفا، أعتزم مواصلة تعزيز العلاقات بين اللجنة والاتحاد الأفريقي لأن الاتحاد هو أحد الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين للجنة بناء السلام، وأعتزم، كما قلت، زيارة مقره خلال النصف الثاني من العام.

كما تشمل الشراكات التعاون بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم، فإنني أتطلع إلى الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي رتب رئيس مجلس الأمن لإجرائه في هذا الصباح، وكذلك إلى الاجتماع المشترك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة